

الاشراط ونحوها بالمشقة الاجتماع في المعنى والحيازة ولو اشرك يوم فصد
بعضه لغيره ونحوه من غير المتكامل ومن قوامه انك لو اشركت في المعنى
عليه لثمة التناقل والتناكب ويحتمل كونه ينهض الملائكة ويجمع كل واحد
منهم على الآخر في تلك الحرة معمله بناء على ان ثمة الحيازة في ملكه
منه **وتاليها** الكون ونسبها لغيره التنازل وهو المال المدفون في الارض
من شئ من الزكوة والصوت الخفي ولا شرطان الا ان يبلغ عشرين دينارا
ويمكن اقامة نصاب الفضة مقامها الشرط الثاني ان يكون في دار الرب
سواء كان عليه اثر الاسلام ام لا او في دار الاسلام اذ اطلاق من اثره وقبي
باب الاسلام الثاني او لحد الامية عليهم السلام ولو وجد في كندار
الاسلام اثره فالأقرب انه لفظه ولو كان في ملك الغير فانه في
قوله والا فلا واحد ويجسد ولو وجد فيما اتاعه عرف من جرت
عليه يداه ولو وجد في موروث وجب تعريف كل وارث فان نقوه
عرف من سبقهم من الملاك **فروع** الألف بين كون واحدة حرة او
عبدا مملكا او غير مسلم او كافرا ويتناول الأخرى الوصي الثاني في
عرف بين انواع الكون مما عدا ما كان في غير بعض الأنواع الى بعض نظرا
ولا يعبر فيه الاظهار بل يجب الخس وان كتمه الولد الثالث اعتبار
النصاب بعد المؤنة والطاهر ان يجب في ان ازيد من النصاب من غير اعتبار

ما يعتبر في الزكوة ويخرج من الرقابة اعتبارا ولا يشترط الفاحش دفعة
الاربع لو استاجر على جعفره فهو المستاجر وان استاجر على جعفره مثلا
فكقول للاحيان كانت الامنح مباحة الخاف من لو احتلت مالك التاجر
ومستاجرهما او مستجرهما او معهما في ملكية الكرم على بقية الحال
مع اليقين اما المالك فكظهور المتقدم على زمان الاجارة اما المالك
فكظهور التاجر مع عدم القرينة وللشيخ قولان في طيحت المالك
لسبق يداه لان داره كيداه وهو خفي بالمحقق في المعتبر وفي الخلاف
المستاجر لثبوت يداه حقيقة وبد المالك حكما ولا يستبعد اجارة دار
بمنزلة وهو اختيار الناصب في وقت وهو قبيح اما لو اختلف في المد
حلقت من نسبا في الجناية ولو نسيلا عن النسيب المالك من قبل
وبما بعد العون وهو كل ما يخرج من الجير من اللؤلؤ والمرجان و
الذهب والفضة التي ليس لها سكة الاسلام فلو كان عليها سكة
الاسلام حتى اعتبارها على نظرها واية السكوني تستلزم كونهما عين
معتبرة لا ترتفع بكون مال السنية السكة للخارج بالعموم للخروج
يعتبر بلوعد دنيا او قيمته والبحث في الدفعة والدفعات كما سلف
ما الاقرب ضم الجميع **فروع** اعتبار الامان **فروع** اعتبار الامان
في العوض بعد الموت ولو اخذ منه شئ من غيره عوضا فالظاهر انه

